

9.8.2016

جلسة المجلس رقم -24-

عقد مجلس محلي يافة الناصرة جلسته رقم (24) وذلك في تمام الساعة السادسة مساءً من يوم الثلاثاء الموافق 9.8.2016 بحضور السادة:

1. عمران كنانة - رئيس المجلس.
2. غسان ابو حاطوم - قائم بإعمال رئيس المجلس.
3. صالح علي الصالح - نائب رئيس المجلس.
4. نقولا مسعد - نائب رئيس المجلس.
5. منصور انعيم - نائب رئيس المجلس.
6. رامي جمامعة - عضو المجلس.
7. ابراهيم سرحان - عضو المجلس.
8. ماهر خليلية - عضو المجلس.
9. نبيل زعاترة - عضو المجلس.
10. عبد الله غزالين - عضو المجلس.
11. احمد نعراني - عضو المجلس.
12. فريد شريف - عضو المجلس.

وتغيب عن الجلسة:

- نسيم بشارت. - سمير سالم.

وحضر الجلسة:

- سامي مرجية - محاسب ومدير عام المجلس.
- السيد عادل جمامعة - مراقب المجلس.
- علي خطيب - مدير قسم الصحة.
- شموال افوטה - يועץ سביבתי.
- فرح سرحان - مهندس المجلس.

سجل المحضر:

- المحامي وسيم شاعر - مساعد رئيس المجلس.

مواضيع البحث:

1. إقرار الميزانية الغير عادية لبناء روضات أطفال.
2. المصادقة على توقيع اتفاقية تمويل من قبل وزارة الاسكان لشق شوارع المنطقة الجنوبية.
3. المصادقة على فتح حساب خاص لمشروع شق الشوارع في المنطقة الجنوبية.
4. توقيع على مستندات مالية لمدرسة ابداع ومدرسة "د".
5. المصادقة على القانون المساعد ليافة الناصرة (المحافظة على جودة البيئة ومنع المكاره الصحية لسنة 2016).
6. تبني قانون الدولة (التنفيذ البيئي للقانون - صلاحيات المفتشين سنة 2008).
7. تجديد قرار تعيين عضو إدارة في رابطة جبال الناصرة.

الرئيس - رحب بالحضور وطلب من محاسب المجلس ان يقدم شرح عن الميزانية الغير عادية لبناء روضات. **المحاسب** - أستمرارا للجلسات السابقة ، نطلب المصادقة على الميزانية الغير عادية مبلغ 1,469,064 شافل جديد لبناء عدد من الروضات في مناطق مختلفة.

ماهر - تساءل حول عدم ادراج هذه النقطة في جدول اعمال الجلسة، واراد الاستفسار حول مشكلة منطقة العماير وعلاقة هذه الروضات فيها.

الرئيس - أشار الى أن القانون ينص على صلاحية رئيس المجلس بإدراج أي موضوع على جدول اعمال الجلسة. ونوه الى ان هذه الميزانية تم المصادقة عليها في السابق والطلب الآن هو ان يتم تعديل المبلغ، وبناء على ذلك رفع الموضوع للتصويت .

القرار - تقرر بالإجماع المصادقة على ما ذكر اعلاه.

1. المصادقة على توقيع اتفاقية تمويل من قبل وزارة الاسكان لتعبيد شوارع المنطقة الجنوبية:

الرئيس - وجه الأعضاء لمسودة الاتفاقية بين المجلس المحلي وشركة عيميك ايلون التي تم ارسالها لهم سابقاً، وقد تم فحصها على يد المستشار القضائي للمجلس المحامي محمد ابراهيم المتغيب عن جلسة اليوم بسبب وفاة والدته. وقد تم توزيع توصية المستشار القضائي على أعضاء المجلس. وتنص هذه الاتفاقية على:
* دعم مالي بقيمة 17.5 مليون شافل من وزارة الإسكان عن طريق شركة عيميك ايلون لتطوير الاراضي بملكية خاصة في المنطقة الجنوبية .

هذا التمويل رصد بشكل عيني ليافة الناصرة بفضل جهود جبارة قام بها المجلس المحلي مقابل وزارة الإسكان . بعد تقديم تقرير عن الموضوع وقراءة توصية المستشار القضائي تم فتح باب النقاش .

ماهر - حول ما يخص اتفاقية وزارة الإسكان وشركة عيميك ايلون والمجلس المحلي، فقد قام بلفت انتباه الموجودين الى ان لشركة عيميك ايلون لا يوجد رقم شركة كما يتوجب حسب القانون، وقال انه بناءً على هذا فإن هذه الاتفاقية غير قانونية.

وتساءل لماذا انتقلت صلاحية التنفيذ من الشركة للمجلس ولماذا تنازلت هذه الشركة عن أرباحها للمجلس.

وأضاف انه من المدون في الاتفاقية أن الشركة سوف تقوم بتحويل المبالغ للمجلس وبناءً عليه فان الشركة هي الحاضنة للمشروع وليس المجلس. وتساءل ايضاً هل تم اعلام المواطنين بهذه الاتفاقية؟

أضاف الى ان المشروع صودق عليه في سنة 2010 واعتقد ان اسباب هذا التأخير تتعلق بموضوع الانتخابات. أشار ان مدة تنفيذ المشروع هي 36 شهر وتساءل فيما اذا باستطاعة المجلس تنفيذ المشروع بهذا الوقت وأشار الى ان الميزانية غير كافية نظراً لوضعية الاراضي في المنطقة والى ان شركات الاسكان اكثر خبرة من المجلس المحلي للقيام بهذا العمل. ووجه سؤال فيما اذا سيقوم المجلس المحلي بإنزال مناقصة لتنفيذ الاعمال في المشروع؟ وطلب شرحاً حول عملية تقدير المصاريف للمشروع بمبلغ 17.5 مليون شاقل. كما وقال انه يؤيد كل مبلغ يقوم المجلس المحلي بتحصيله، ولكن لديه بعض التحفظات على ما ذكر في الاتفاقية ومن ضمنها عدم ذكر ال P.N رقم الشركة ولذلك قام بالمطالبة ببعض الوقت لاتخاذ الإيضاحات المطلوبة حول الاتفاقية. ووجه السؤال الأخير بانه يود أن يعلم فيما اذا هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها قبل انعقاد الجلسة.

احمد - تساءل عن عدم وجود ال P.N. للشركة وأشار الى انه عمل غير قانوني، وايضاً سأل ما هو السبب بوجود طرف ثالث بالاتفاقية؟ وسأل حول جودة العمل في هذه المنطقة عن طريق شركة عيمك ايلون، فيما اذا سيكون بنفس الجودة في الأراضي العامة؟

نييل - وجه سؤال، في حال عدم موافقة المجلس على الاتفاقية، هل سيقوم المجلس بتحصيل نفس المبلغ للتهوض بالمشروع؟ وتساءل هل تقوم وزارة الإسكان بطلب العمل مع وسيط؟ وما العمل فيما اذا لم يكفي هذا المبلغ لإتمام المشروع؟

نفولا - شدد على أهمية تنفيذ اعمال التطوير في المدة الزمنية المحددة وجودة عالية.

إبراهيم - تسأل فيما اذا هنالك حساب خاص لتحويل المبلغ، فعند توقيع الاتفاقية سيتم تحويل 5 مليون شاقل رأساً.

الرئيس - أكد ان الاتفاقية غير موقعة، وان هدف الجلسة الحصول على قرار المجلس. ونوه ان رصد الميزانية من قبل الوزارة لصالح المجلس مشروط بموافقة المجلس، وفي حال عدم الموافقة لن نحصل على الميزانية. وأكد الرئيس بأن المجلس المحلي طالب كثيراً بهذه الميزانية واليوم مطلوب منه الموافقة على رصدها لغرض تطوير المنطقة الجنوبية .

ووضح ان وزارة الاسكان لا تقوم بأعمال تطوير بنفسها انما عن طريق تعيين شركات اللواتي قد فزن بالمناقصات الداخلية في الوزارة ومن ضمنها شركة عيمك ايلون، وهي تعمل ايضاً بكل من بلدية ميجدال هعيمك وبلدية نتسيريت عليت، و بما ان الخارطة الموجودة في المنطقة تشمل اراضي بملكية عامة واراضي بملكية خاصة فان وزارة الاسكان غير مسؤولة عن الاراضي بالملكية الخاصة وانما المجلس هو المسؤول عن هذه الاراضي ولذلك فان وزارة الاسكان تقوم برصد الميزانية بشكل رسمي على اسم شركة عيمك ايلون وبدورها تقوم بتحويل المبالغ الى المجلس المحلي وعملياً شركة عيمك ايلون تقوم بدور الوسيط لتحويل المبالغ فقط لا غير وهذا مكتوب في الاتفاقية .

بالنسبة لرقم الشركة أكد انه امر أساسي سيقوم بالتوجه لوزارة الاسكان لإضافة رقم الشركة، أما بخصوص الارباح فنوه ان الشركة تحصل على ارباحها لتنفيذ المشروع في الاراضي العامة ولكن كل ما يخص الاراضي الخاصة فهي غير منتفعة وهي تلعب دور الوسيط لتحويل الاموال فقط.